

نظرا حيا في حاله فان كان له دين يبيضة او مال يقدم له
لم يجعل يتعجز وانظر عليه يومين او ثلثه فان لم يكن له دين
وطلب المولى يتعجز عن بيع الكتابه وقال ابو يوسف
لا يبيح حتى يتوالى عليه بخان واداعي المكاتب عدا الى احكام
الدين وكان ما في ذلك من الاكساب لمولاه وان مال الحيا
ولم مال لم يفسخ الكتابه ونقض ماله وحكم بعينه في بيعه
من لجزء حيوته وان لم يترك وفاء وترك ولد مولودا
في الكتابه سعي في كتابه يبيع على نجومه فاد الحق حكم بغير
ابيه قبل موته وعق الولد وان ترك ولد امسرك في الكتابه
قبل له اما ان تودي الكتابه حاله والارزوت الى الورق
وادا كانت له عيلة على غيرها او غيرها او على نفسه بالكتاب
فاسد فاذا تولى الخمر عس ولزمه ان يسعي في قسمه ولا
من المستعمل يتزاد عليه وان كاتبه على حيوان غيره موصوف
مالكه

مالكه جان واداكاتب عبيده كتابه واحده بالعرض
جازان لرباعته وان مجازده في الدين وان كاتبها
على ان كل واحد منهما من عن الاخر جاز ولها ما دى
عقفا ونزع على شريك بنصف ما دى واد اعنى المولى
مكاتبه عقق وسقط عنه مال الكتابه واد امان مولى الكتابه
لم يفسخ الكتابه وبطل له اذ المال الى ورثه المولى على نجوم
وان اعقبه احد الورثه لم يفسد عقبه وان اعقبق جميعا
عقق وسقط مال الكتابه وادا كاتب المولى ام ولد لرجل جاز
فان مات المولى سقط عنها مال الكتابه وان ولد مكاتبه
هي باختيار ان شئت مضع على الكتابه وان شاءت تجزئها
وصارت ام ولد له واداكاتب عبيده جاز فان مال المولى
ولا مال لغيره بها كان لها اختيار بين ان تسعي في ثلثي قيمتها
او جمع مال الكتابه وان دبر مكاتبه صح الديبر ولها ان
تصدر عن عده بجهان بعد ان يفرغ من
الامر من وقتها مسالما حتى لا يفرغ من
لا يجرى له اصل المانع غير موصوف
اقول المائتي الاضار

مالكه جان واداكاتب عبيده كتابه واحده بالعرض
جازان لرباعته وان مجازده في الدين وان كاتبها
على ان كل واحد منهما من عن الاخر جاز ولها ما دى
عقفا ونزع على شريك بنصف ما دى واد اعنى المولى
مكاتبه عقق وسقط عنه مال الكتابه واد امان مولى الكتابه
لم يفسخ الكتابه وبطل له اذ المال الى ورثه المولى على نجوم
وان اعقبه احد الورثه لم يفسد عقبه وان اعقبق جميعا
عقق وسقط مال الكتابه وادا كاتب المولى ام ولد لرجل جاز
فان مات المولى سقط عنها مال الكتابه وان ولد مكاتبه
هي باختيار ان شئت مضع على الكتابه وان شاءت تجزئها
وصارت ام ولد له واداكاتب عبيده جاز فان مال المولى
ولا مال لغيره بها كان لها اختيار بين ان تسعي في ثلثي قيمتها
او جمع مال الكتابه وان دبر مكاتبه صح الديبر ولها ان
تصدر عن عده بجهان بعد ان يفرغ من
الامر من وقتها مسالما حتى لا يفرغ من
لا يجرى له اصل المانع غير موصوف
اقول المائتي الاضار